ماذا بعد غضب الـدب الـروسى؟

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ٨ يوليو ٢٠١٤)

د. نـورهان الشيـخ*

عقب مفاوضات عثرة دامت شهراً ونصف بين شركة "جازبروم" الروسية وشركة "نفطوجاز" الأوكرانية أعلنت موسكو فى السادس عشر من يونيو الجارى وقف إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، والتحول إلى نظام الدفع مقدماً في تعاملاتها مع كييف، والعودة إلى الأسعار المتفق عليها فى عقد شراء الغاز الروسى الموقع في يناير ٢٠٠٩ والسارى حتى ٢٠١٩ بين البلدين، مع الإلتزام بإرسال كميات الغاز المطلوبة إلى الدول الأوروبية فقط عبر الأراضى الأوكرانية.

وقامت شركة "جازبروم" برفع دعوى ضد "نوفطوجاز" أمام محكمة ستوكهولم التجارية ومطالبتها بسداد ديونها كاملة والبالغة ٤,٥ مليار دولار. وأشار اليكسي ميللر رئيس شركة "جازبروم" إلى إمكانية رفع دعوى أخرى ضد الشركة الأوكرانية ومطالبتها بـ١٨ مليار دولار نتيجة عدم التزامها بتنفيذ الشرط المعروف بـ "خذ أو ادفع" والذى يلزم الشركة بدفع ثمن الغاز الذي تم حجزه. وفى المقابل رفعت "نفطوجاز" الأوكرانية دعوى أيضا أمام محكمة ستوكهولم التجارية ضد "جازبروم" للنظر في سعر الغاز الذي يتضمنه العقد، وطالبت باسترداد ٦ مليارات دولار فروق أسعار من الأخيرة.

ولهذا التصعيد فى العلاقة بين البلدين دلالات وتداعيات عدة. فمن ناحية قد يدفع وقف الإمدادات إلى قيام أوكرانيا بسرقة الغاز الروسى المار عبر أراضيها إلى أوروبا، الأمر الذى سيؤثر على كمية الغاز التى تصل الدول الأوربية خاصة فى حال استمرار الأزمة حتى حلول فصل الشتاء، وانتهاء المخزون الأوكرانى من الغاز الذى قدرته شركة "نفطوجاز" بحوالى ١٤ مليار متر مكعب من الغاز في مستودعاتها تحت الأرض، وهو ما يكفي لتلبية حاجاتها خلال الستة أشهر القادمة وحتى ديسمبر من العام الجارى.

ويرى البعض أن أوربا لن تتأثر كثيراً فى حال إقدام كييف على ذلك حيث أنه من المتوقع أن تزيد موسكو من حجم شحنات الغاز إلى أوربا عبر خط الأنابيب "السيل الشمالي" الذى ينقل

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الغاز الروسى إلى ألمانيا والدنمارك وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والتشيك وغيرها من دول أوروبا الغربية لتعويضها عن العجز الناجم فى الخط العابر لأوكرانيا. إلا أن هذا لا يكفل حل جذرى للمشكلة حيث تأتى نصف شحنات الغاز الروسى الخاصة بالمستهلكين في الاتحاد الأوروبي عبر خطوط أنابيب تمر في أوكرانيا. وقد قامت شركة "جازبروم" بإبلاغ المفوضية الأوروبية، باحتمال حدوث خلل وانقطاعات في ترانزيت الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، في حال قامت الأخيرة بصورة غير قانونية بسحب الغاز من التدفقات العابرة عبر أراضيها، وأكدت أن إمدادات الغاز إلى المستهلكين الأوروبيين تضخ من قبل الشركة بالكامل وفقاً للعقود المبرمة، وأن مسئولية وصولها إلى المستهلكين الأوروبيين تتحملها "نفطوجاز أوكرانيا".

من ناحية أخرى جعل ذلك موسكو أكثر إصراراً على اتمام مشروع " السيل الجنوبى" الذى تعتبره حلاً جذرياً لتجنب تأثير أزمات الغاز مع أوكرانيا على الإمدادات لأوروبا. وهو مشروع مشترك لشركة "جازبروم" الروسية مع شركات إيطالية وفرنسية وألمانية لنقل واردات الغاز الروسي، وربما الغاز من آسيا الوسطى أيضاً، مباشرة إلى دول جنوب أوروبا عبر قاع البحر الأسود دون المرور بدول الترانزيت. حيث يمر خط الغاز من روسيا الى بلغاريا في قاع البحر الأسود، ثم يتفرع الى فرعين، أولهما عبر صربيا والمجر والنمسا وسلوفينيا، وثانيهما عبر اليونان الى جنوب ايطاليا.

وقد مارست المفوضية الأوروبية ضغوطا على بلغاريا لتعليق أعمال بناء الجزء البري من المشروع عبر أراضيها، حتى تعترف موسكو بسلطة كييف، بحجة إخلال المشروع بقوانين حزمة الطاقة الثالثة الأوروبية، وأعلن رئيس الوزراء البلغاري فى ٨ يونيو، عقب لقائه بعدد من اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، وقف العمل بالمشروع لحين البت فى ملاحظات اللجنة الأوروبية، مما أدى إلى تعليق العمل مؤقتاً بالمشروع. وفى الحقيقة تخشى المفوضية الأوروبية من أن يؤدي تنفيذ المشروع إلى زيادة النفوذ الروسي في أوروبا وعدم السماح بتنفيذ مشروع أوروبي لبناء خطوط أنابيب خاصة تربط أوربا بآسيا الوسطى مباشرة دون تدخل أو هيمنة روسية. كما أنه يحبط آمال واشنطن فى أن تحل صادرات الغاز الصخرى الأمريكى لأوروبا محل الغاز الروسى. ومن المعروف أنه تم اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط الصخري بالولايات المتحدة قد تغنيها في المستقبل القريب عن استيراد احتياجاتها من الخارج بل وتجعلها من كبار مصدرى الطاقة فى العالم. فقد استطاعت الشركات الأمريكية إنتاج النفط الصخري بكميات ضخمة وبسرعة وبتكاليف منخفضة، ليشكل إنتاجه حوالى ٢٩% من مجمل إنتاج النفط الأمريكي، فى حين يشكل الغاز الصخري نحو ٤٠% من إجمالى إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وفق تقديرات عام ٢٠١٢ ، مقارنة بـ ١% فقط عام ٢٠٠٠. إلا إنه حتى الآن

لا يعتبر منافس قوى للغاز الروسى حيث تزيد تكلفة توريده لأوروبا ثلاث مرات عن نظيره الروسي.

والواقع أن الخلاف حول إمدادات الغاز بين موسكو وكييف وإن بدا اقتصادياً، فإن جوهره سياسى بالدرجة الأولى. فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينات وتحول روسيا وأوكرانيا من أشقاء فى عائلة واحدة إلى دول جوار تبحث عن ميراثها وحقوقها من التركة السوفيتية، طفت على السطح خلافات عدة بين البلدين ومنها الخلاف حول إمدادات الطاقة الروسية إلى أوكرانيا نظراً للخلل الواضح فى ميزان الطاقة بين البلدين. فروسيا أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط في العالم حيث تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، وهى الأولى في انتاج وتصدير الغاز وبها ٣٥% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. فى حين تعتبر أوكرانيا مستهلك أساسى للطاقة ولا يزيد إنتاجها اليومي عن ٠.١% من الإنتاج العالمي للنفط، (حوالى ٩٩.٩ ألف برميل يومياً)، وحجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة لديها محدود للغاية حيث تصل إلى حوالي ٣٩٥ مليون برميل، بنسبة مساهمة في الاحتياطيات العالمية لا تتجاوز حوالي ٠.٠٠٣%، ومن ثم كان اعتمادها كلية على موارد الطاقة الروسية لسد احتياجاتها.

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى والأزمات الاقتصادية التى مرت بها كل الدول المستقلة عنه، بدأ تراكم مديونية أوكرانيا تجاه روسيا التى ظلت تعتمد ذات الأسعار المخفضة فى تعاملاتها مع دول الاتحاد السوفيتى السابق ومنها أوكرانيا. ومع تصاعد الخلاف حول أسطول البحر الأسود بين الدولتين قامت موسكو للمرة الأولى فى عام ١٩٩٥ بتقليص إمداداتها لكييف في سابقة تاريخية نتيجة مديونية الأخيرة التي تجاوزت الترليون روبل آنذاك.

فعجز كييف المزمن عن الدفع ليس وليد اللحظة ولكنه عجز دائم ومستمر منذ التسعينات، إلا أن موسكو قد تقدم تسهيلات وتغض الطرف فى حال التوافق مع كييف ورضاها عن السلطات هناك كما حدث خلال سنوات حكم الرئيس السابق يانكوفيتش حين قامت بتخفيض سعر الغاز المورد إلى أوكرانيا، من ٤٠٠ دولار إلى ٢٦٨.٥ دولار لكل ألف متر مكعب، الأمر الذى مكن الاقتصاد الأوكرانى من إلتقاط أنفاسه.

وقد لا تجد موسكو مبرراً للتسامح مع كييف والتنازل عن أموالها وحقوقها فى ظل العداء الذى تجاهر به الأخيرة لها كما حدث خلال فترة الرئيس الأسبق يوشينكو (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) والتى شهدت أزمتين حول إمدادات الغاز الروسى لأوكرانيا. الأولى مطلع عام ٢٠٠٦ عندما قامت موسكو بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا إثر خلاف بين البلدين نتيجة رفض كييف سداد مستحقاتها وفق الأسعار الأوروبية ومطالبتها برفع الرسوم المقررة على روسيا لقاء ترانزيت غازها

عبر الأراضى الأوكرانية إلى أوروبا. والثانية مطلع عام ٢٠٠٩ وتم خلالها قطع إمدادت الغاز الروسى عن أوكرانيا نتيجة عجز "نفطوجاز" عن دفع مديونيتها والتى قدرت بحوالى ثلاثة مليار دولار فى ذلك الوقت. وفى الحالتين كانت أزمة الغاز مجرد قشرة خارجية لخلاف سياسى أعمق بين موسكو ويوشينكو الذى وصل إلى السلطة بدعم غربى واضح فى أعقاب الثورة البرتقالية وأعلن سعيه الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والأستقواء بالغرب فى مواجهة روسيا التى اعتبرها العدو الأول والخطر الأساسى الذى يتهدد بقاءه واستمرار البرتقاليين فى الحكم.

ولا تختلف الأزمة الحالية عن أزمات الماضى، وأشار لذلك صراحة رئيس الوزراء الأوكرانى، أرسيني ياتسينيوك، الذى اعتبر أن إعلان روسيا وقف الإمدادات "أمراً لا يتعلق بالغاز، وإنها خطة روسية عامة لتدمير كل أوكرانيا... وخطوة أخرى ضد الدولة الأوكرانية وضد استقلال أوكرانيا"، وأكد أن كييف "لن تدعم شركة جاز بروم وروسيا لكى تستخدم هذه الأموال فى دعم المقاتلين فى الشرق الأوكرانى"!. وينطوى ذلك على خلط واضح بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى فى العلاقة بين موسكو وكييف.

فقد جرت المحادثات بشأن قضية الغاز في ظل أسوأ أزمة بين روسيا وأوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. فروسيا لا تعترف بالسطة القائمة فى كييف منذ إزاحة المعارضة للرئيس يانكوفيتش واستيلائها على السلطة فى فبراير الماضى. وأزداد التوتر بين البلدين بعد انفصال شبة جزيرة القرم عن أوكرانيا وانضمامها بموجب استفتاء شعبى إلى روسيا حيث ترفض كييف الاعتراف باستفتاء القرم وتصر على أنه جزء لا يتجزأ من الأراضى الأوكرانية فى حين تؤكد روسيا قانونية انضمام القرم إليها وأنه أمراً لا رجعة فيه وغير قابل للنقاش.

وقد إزداد الأمر سوءاً مع العملية العسكرية التى تقوم بها كييف فى الشرق الأوكرانى تحت شعار مكافحة الارهاب فيما يُعرف بمنطقة دونباس التى كانت تاريخياً جزء من روسيا حيث ضمها بطرس الأول قيصر روسيا، وأطلق عليها نوفوروسيا أى "روسيا الجديدة"، ويتركز فيها الروس وتعتبر الروسية هى لغة الغالبية الساحقة من سكانها (٩٣%)، وتمثل عصب الاقتصاد الأوكراني حيث تسهم بأكثر من ٧٠%من الناتج المحلي لأوكرانيا وفيها تتركز الأنشطة الصناعية والتعدينية. وتشهد المنطقة حرباً أهلية مستعرة تحولت معها دونيتسك ولوجانسك وسلافيانسك وغيرها من المدن إلى أطلال، وأدت إلى مقتل وإصابة المئات ونزوح ما يزيد عن مائة ألف لاجئ وفق بعض التقديرات إلى روسيا هرباً من الدمار والموت. وتحمل موسكو سلطات كييف وواشنطن مسئولية ما يحدث وتطالب بوقف فورى لإستخدام القوة بها.

ولعل أحد دلالات قطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا هو أن صبر روسيا قد نفد، وأنها سوف تتخذ إجراءات أشد صرامة ضد كييف ما لم تبادر الأخيرة بخطوات جادة لوقف عملياتها العسكرية ضد الروس فى شرق أوكرانيا، ووضع حد لنمو المشاعر العدائية ضد موسكو خاصة بعد الاعتداء على سفارتها فى كييف السبت الماضى.

فقد أكد الغرب دوماً على إن إجراء الانتخابات الرئاسية سيكون منعطفاً هاماً يكفل إستعادة الاستقرار فى أوكرانيا، وأجريت الانتخابات بالفعل يوم ٢٥ مايو الماضى، وأكد الرئيس الأوكرانى الجديد بيوتر بوروشينكو ضرورة وقف اطلاق النار في المناطق الشرقية خلال أسبوع، وتم تشكيل مجموعة تنسيق واتصال دولية لتسوية الأزمة تضم ممثلين عن أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وانتهى الأسبوع ومازالت المعارك تشتد ضراوة على الأرض، ليعلن بوروشينكو يوم ١٨ يونيو الجارى عن عزمه وقف اطلاق النار من جانب واحد شرقي البلاد دون تحديد موعد محدد، وفقط عندما تفرض أوكرانيا سيطرتها بالكامل على الحدود مع روسيا!. ويبدو أن الرئيس الأوكرانى يتأرجح بين الرغبة فى استمالة روسيا والشرق الأوكرانى من ناحية، والحرص على عدم إغضاب القوى الداخلية والدولية التى دعمته وأوصلته إلى السلطة من ناحية أخرى، وأنه غير قادر حتى اللحظة على فرض سيطرته بالكامل على مسار العمليات العسكرية فى الشرق.

إن روسيا لاترغب فى إنفصال الشرق الأوكرانى لأن هذا سيفرض عليها أعباء مالية وسياسية قد لا تكون مستعدة لها فى الوقت الحالى، ولا تريد أوكرانيا دولة حليف بالضرورة ولكن تريدها دولة محايدة على الأقل، ولا يمكن لموسكو أن تقبل بها عضواً فى حلف شمال الأطلنطى. فلا تتصور روسيا أن يضم الحلف كييف التى كانت يوماً ما عاصمتها وتعتبرها إمتداد طبيعى لها، وأن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو. وتعتبر أن سقوط كييف فى الفلك الأوروأطلنطى يعنى خسارة روسيا لمجالها الحيوى كله، وانتشار النفوذ الأمريكي في المنطقة بلا حسيب أو رقيب، وإحكام طوق واشنطن حول روسيا. خاصة وأن العقيدة العسكرية الروسية (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) اعتبرت أن توسيع حلف شمال الأطلنطى، واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الإتحادية أحد التهديدات الرئيسية للأمن القومى الروسى وعملاً عدائياً ضدها يهدف إلى تطويق روسيا وعزلها عن أوروبا لايمكن السماح به أو التهاون معه.

إن أوكرانيا معركة مصير ليس فقط لموسكو وإنما لواشنطن أيضاً التى لم تكلل سياساتها بالنجاح فى العديد من الملفات الدولية والإقليمية على مدى ما يقرب من عقد ونصف بداية بأفغانستان والعراق، ومروراً بأزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨، ثم الثورات العربية ورهانها الخاسر

على جماعة الأخوان، وخروج الأزمة السورية عن المسار الذى حلمت به وتمنته. ولايمكن لها أن تقبل بهزيمة سياسية واستراتيجية جديدة فى الوقت التى تبحث فيه عن أى نجاح يحفظ لها ماء الوجه داخلياً ودولياً. خاصة وإنها ترفض حتى اللحظة الاعتراف بتغير النظام الدولى وأنها لم تعد قادرة على إدارة الشأن الدولى والإقليمى بحرية مطلقة فى ظل وجود قوى أخرى تنافسها وتحد من حركتها. وفى خطابه حول السياسة الخارجية والدفاعية في كلية "ويست بوينت" العسكرية شدد أوباما على أن الولايات المتحدة مازالت القوة العظمى فى العالم وهدد باستخدام القوة المسلحة ضد روسيا والصين حيث أشار إلى احتمال استخدام القوات الأمريكية "لردع العدوان في جنوب أوكرانيا وبحر الصين الجنوبى"، غير مبالى بجائزة نوبل للسلام التى حصل عليها عقب توليه الرئاسة للمرة الأولى عام ٢٠٠٩، ولا بتوازن القوى الدولى الذى يؤكد أن خطوة كهذه تعنى حرباً عالمية ثالثة تفنى العالم أجمع وليس فقط أطرافها.

إن قطع موسكو لإمدادات الغاز عن أوكرانيا يعكس توتراً حاداً فى العلاقة بين البلدين واستقطاباً دوليا بين روسيا والولايات المتحدة، وينذر بسلسلة من الإجراءات التى قد تلجأ إليها موسكو للضغط على كييف من أجل وقف عملياتها العسكرية فى الشرق الأوكرانى والإقلاع عن فكرة الإنضمام لحلف شمال الأطلنطى، وذلك ما لم يتخذ الرئيس الأوكرانى الجديد خطوات جادة لوقف الحرب الأهلية وبدء حوار حقيقى يعيد الاستقرار لأوكرانيا، والدفء النسبى للعلاقات الروسية الأوكرانية.

http://www.alkhaleej.ae/magazine/shoroukmagazine

الشروق
AL SHUROUQ
ملف العدد:
«المحاكاة الطبية بدبي»
تدويب علمي لصحة أمنة
العباءة الإماراتية.. جرأة وابتكار
نملة يقصف أعداءه بالكيماوي
دماء عربية في 7 منتخبات
أزمة الغاز..
أوروبا تحبس أنفاسها